



## مساحات متباينة: سياسة الفصل المكاني في المسكن بين يهود وعرب في النقب

اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري 2016

منتدى التعايش السلمي في النقب | تأسس منتدى التعايش السلمي في النقب في عام 1997، على يد مجموعة من المواطنين اليهود والعرب في النقب، بهدف تكوين إطار الذي من خلاله يكون تعاون بين اليهود والعرب، وأن يكون أساساً للنضال المشترك من أجل الحقوق المدنية وتنمية الإخاء والتعايش السلمي في النقب. يقود المنتدى نضالات ضد التمييز في الخدمات والتشغيل، نضال للعدل والمساواة، ولأجل وجود حلول مرضية لسكان القرى التي لا تعترف بها الدولة. لب عمل المنتدى هو تشجيع الشراكة اليهودية العربية في النضال من أجل حقوق المواطن والمساواة المدنية للعرب في النقب. فعاليات المنتدى ومشاريعه تتم دائماً بالشراكة العربية اليهودية.

---

مارس 2016

تحقيق وكتابة : ميخال روثم

ترجمة الى الانجليزية : رحل بن فورت

ترجمة للعربية : راتب ابو قرينات

صورة الغلاف: أعمال لاقامة قرية حيران. تصوير: ميخال روثم

صورة الغلاف الخلفي: بوابة مدخل مخيم عتير. تصوير: ميكي كريتشمين

التقرير ينشر بدعم الصندوق الجديد لاسرائيل

## فهرست

- 4 ..... مقدمة
- 7 ..... قسم 1- اقامة تجمعات ثابتة : بلديات للبدو فقط
- 10 ..... قسم 2- التماس ابيتان : عدم تسويق قسائم اراضي لليهود
- 12 ..... قسم 3- قانون لجان القبول
- 16 ..... قسم 4- سابقة كرميت : لجان قبول تجمعات كبيرة
- 20 ..... تلخيص : نحو التغيير؟

## مقدمة

"الدول التي تشملها الاتفاقية من الواجب ان تمنع وتقضي على التمييز العنصري بكافة أشكاله, وان تتكفل بحقوق كل انسان, دون التمييز حسب الاصل, اللون او الخلفية القومية او العرق, المساواة أمام القانون, خاصة بالتمتع بالحقوق [ ... ] د. (1) الحق في حرية التحرك والسكن داخل حدود الدولة".<sup>1</sup>

اتفاقية الامم المتحدة بخصوص القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري تنص على ان التمييز العنصري هو: "كل تمييز, اقصاء, تحديد او تفضيل المبني على اساس عرقي, لون, علاقة عائلية, اصول وطنية أو اثنية, قد تؤدي الى منع الاعتراف, التمتع به أو ممارسته, او الحاق الضرر بالاعتراف, التمتع او ممارسة حقوق الانسان والحريات الاساسية في الحياة المدنية الاقتصادية, الاجتماعية, الثقافية, أو في اي مجال اخر في حياة الشعب وبشكل متساوي".<sup>2</sup> الحق في حرية التحرك والسكن تظهر بعدة اتفاقيات للامم المتحدة التي تتعلق بحقوق الانسان, لكن حسب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري, تتعهد الدولة بالحفاظ على حقوق الاشخاص المتواجدين ضمن مساحتها, من ضمنهم مواطنيها, حرية التحرك وحرية اختيار السكن والانتقال للسكن ضمن حدودها - بدون التمييز بسبب العرق, اللون, القومية او الاصول. دولة اسرائيل وقعت على الاتفاقية في سنة 1966 وصادقت عليها عام 1979.<sup>3</sup>

مساحة لواء بئر السبع متواجدة على حوالي 60% من مساحة دولة اسرائيل, بالرغم من ذلك, فقط 8.2% من مواطني دولة اسرائيل يسكنون ضمنها. في المنطقة يسكن ما يقارب 680,000 نسمة, منهم ما يقارب 230,000 بدوي<sup>4</sup> ما يعني ان المجتمع البدوي يشكل حوالي 34.1% من سكان المنطقة. مع ذلك, فقط 18 تجمع من ضمن 144 تجمع في قضاء بئر السبع, مخصصة للمجتمع

<sup>1</sup> الجمعية لحقوق المواطنين في اسرائيل: اتفاقية تقليص اشكال التفرقة العنصرية. بند (د) (1). <http://tinyurl.com/hwobl9r>

<sup>2</sup> انظر ملاحظة 1, بند 1 (1).

<sup>3</sup> انظر ملاحظة 1.

<sup>4</sup> دائرة الاحصاء المركزية, 2014. لائحة 2.17: تجمعات وسكان حسب مجموعة السكان, لواء, ضواحي ومنطقة طبيعية.

<http://tinyurl.com/z7qyxpw>

البدوي<sup>5</sup> لذلك, فقط 12.5% من التجمعات في المنطقة مخصصة لمجتمع الذي يعتبر اكثر من ثلث السكان في المنطقة.

من المهم القول, ان ضمن 18 تجمع بدوي في النقب, 11 قرية معترف بها حديثا, وغالبيتها تفتقر للبنى التحتية وتحصل على خدمات جزئية فقط كما ان غالبيتها بدون خطط حيث ان اوضاعها عمليا لا تختلف كثيرا عن اوضاع القرى الغير معترف بها في النقب نسبة الى البلديات المخططة.

السؤال المركزي الذي يستشف من هذه المعطيات, والتي لغالبية مواطني ومواطنات دولة اسرائيل مفهومة ضمنا لدرجة انها لا تخطر على بالهم, وهي لماذا هناك اماكن سكن منفردة للعرب واليهود, في النقب بشكل خاص وفي دولة اسرائيل لشكل عام. الاجابة, والتي يتطرق لها هذا التقرير, هي ان الحديث يدور عن سياسة متعمدة طويلة الأمد تنتهجها السلطات الاسرائيلية. هناك عدة نقاط مركزية في تطور سياسة التجمعات السكنية المعزولة في النقب, ذلك ما تتضمنه الاقسام المختلفة في التقرير.

القرار بإقامة بلديات منفصلة ومخصصة للمجتمع البدوي في نهاية الحكم العسكري, أدت الى انشاء سبعة بلديات المخصصة فقط للبدو في النقب. في التماس ابيتان من سنوات الثمانينات, حيث قدم مواطن يهودي من بئر السبع التماس للمحكمة العليا للسماح له بتملك قسيمة ارض في البلدة الحديثة شقيب السلام, حيث كانت دولة اسرائيل هي المعارض لانتقال اليهود الى بلدات عربية وللسكن بشكل مشترك. التصحيح ل"قانون لجان القبول" الى جانب سياسة طويلة الأمد من تشغيل هذه اللجان تتيح المجال لغالبية التجمعات السكنية اليهودية في النقب ان تفعل لجان القبول والتي تعتبر حاجز مركزي للسماح للبدو للسكن في هذه التجمعات. تفعيل لجنة قبول في مراحل التسويق الاولية لقسائم للبناء في التجمع السكني الجديد كرميت في النقب, يعتبر كنقطة

<sup>5</sup> دائرة الاحصاء المركزية, 2014. لائحة 2.17: تجمعات وسكان حسب مجموعة السكان, لواء, ضواحي ومنطقة طبيعية <http://tinyurl.com/zmdjxcp> (في اللائحة تظهر 17 تجمع بدوي, لان قرية ابو تلول - الشهيبي التي اعترف بها من قبل الدولة لم يتم احتسابها, لذلك فعليا يوجد 18 تجمع بدوي).

اضافية في سياسة الفصل في السكن, حيث يتم الحديث عن سابقة التي تتيح, على الاقل في المراحل الاولية, تحديد شروط شراء قسائم ارض ايضا في تجمعات المخصصة لآلاف العائلات .

وعلى الرغم من ان الحديث هنا عن سياسة طويلة الأمد. فان السؤال حول الفصل في اماكن السكن تبقى ذات أهمية الى اليوم. في حين ان المجتمع البدوي يعاني من ضائقة سكنية صعبة جدا في ظل نقص حاد في الاراضي السكنية في البلدات البدوية, ومع عدم استكمال التخطيط في القرى المعترف بها حديثا ومع غياب التخطيط في القرى الغير معترف بها, تستمر حكومة اسرائيل في المصادقة مرة بعد مرة على تجمعات سكنية المخصصة للمجتمع اليهودي في النقب. حيث قامت الحكومة في شهر نوفمبر الاخير بالمصادقة على اقامة خمسة تجمعات سكنية جديدة في النقب, جميعها مخصصة الى المجتمع اليهودي.<sup>6</sup>

في الوقت الذي تحاول فيه دولة اسرائيل الادعاء ان هناك تجمعات مختلفة مخصصة "للشريحة العامة"<sup>7</sup> وليست متاحة فقط لليهود, كما في هذا التقرير, هناك عدة انظمة وقوانين التي تؤكد ان سياسة الفصل في المسكن سوف تحافظ على نفسها لوقت طويل.

في اليوم العالمي للقضاء على للتفرقة العنصرية 2016, سياسة الفصل في المسكن في دولة اسرائيل بشكل عام وفي النقب بشكل خاص مستمرة. بدل من ان تعمل من اجل اقامة مجالات مشتركة وتجمعات سكنية مشتركة لسكان وساكنات النقب, تستمر الدولة لبعث ممثليها الى المحاكم للدفاع عن سياسة الفصل, لتخطيط تجمعات المخصصة لشريحة معينة و فقط لها, ولضمان من أن اليهود والعرب يسكنون في اماكن منعزلة تماما في النقب.

<sup>6</sup> قرار حكمة 748 يوم 22.11.2015 <http://tinyurl.com/zgv6al7>

<sup>7</sup> هكذا ادعت الدولة امام المحكمة العليا ان القرية المخططة حيران معدة "لعامة السكان", وكل شخص يستطيع الحصول على قسيمة بناء. فعليا, وبعد سابقة كرميت, من المتوقع انه في مرحلة السكن الاولية ستقام جمعية تعاونية التي ستسمح بتفعيل لجنة قبول التي ستقرر من يستطيع الحصول على قسيمة بناء في القرية, والمعد لاكثر من 2000 وحدة سكنية.

## اقامة تجمعات ثابتة : بلديات للبدو فقط

في نهاية سنوات ال-50 بدأت الدولة في تخطيط مسار تمدن المجتمع البدوي في النقب, الذين سكنوا في قرى تاريخية وقرى تم نقلها على يد الحكم العسكري من النقب الشمالي. بواسطة تجميع البدو في مناطق بلدية مكتظة ومحددة سعت الدولة لفرض سيطرتها على هذه الفئة, ولمنع نمو القرى الغير معترف بها وتوفير في الاراضي والميزانيات في البنى التحتية لإقامه تجمعات. في سنة 1966, مع نهاية الحكم العسكري, مسار التمدن بدأ. أقامت الدولة حتى سنوات ال-90 سبعة بلدات بدوية, غالبيتها في منطقة السياج, حيث تم تركيز البدو في النقب خلال سنوات ال-50 في ظل الحكم العسكري.

البحث عن حلول للمجتمع البدوي كان قد بدأ في ايام الحكم العسكري, حينما كان من الواضح انه يشارف على الانتهاء وكذلك الضغط من جهة المجتمع للحصول على الخدمات والبنى التحتية ازداد. المجتمع البدوي الذي جمع في منطقة السياج وعاش تحت الحكم العسكري, سكن في قرى لم يعترف بها من قبل الدولة, لا شبكة مياه أو كهرباء وبدون خدمات حكومية مثل التعليم والصحة, وبوجود انتهاك صارخ لحرية التنقل. وحيث ان الجيش كان هو الذي يتعرض للضغوطات المتزايدة من قبل المجتمع البدوي, فان اول من قام بالبحث عن حلول لوضع البدو كان ضباط الجيش.

في صيف 1958 كتب في الجيش تقرير سري تحت عنوان "تنظيم ثابت لمنطقة سياج البدو في النقب". التقرير عرض مواقف المسؤولين في الجيش بخصوص النقب, وكشف عن الحل الذي اقترحه الجيش لتسكين البدو في المنطقة. التقرير, الذي حاز على اسم "الضابط اهارون خرسينا", وهو الذي كتبه, اعتمد على استطلاع اقيم في منطقة السياج. التقرير حدد ان الهدف الذي يقف وراء تجميع البدو في منطقة السياج, المثلث ما بين بئر السبع, عراد وديمونا, هو تفريغ مساحات

واراضي من أجل استيطان يهودي مستقبلي, وان وموقف الجيش هو انه يجب تركيز البدو في عدد من البلدات.<sup>8</sup>

خلال سنوات الحكم العسكري اقترحت خطط اضافية لحل هذه المشكلة ,وفي اواخر سنوات الخمسين استكملت "خطة لتطوير النقب" والتي أوصت باقامة تسعة بلدات ثابتة للبدو في النقب, لاحقا تم تقليصها الى سبعة قرى. خطة اضافية, لوزير الزراعة موشي ديان, لنقل البدو لمدن مختلطة (رملة واللد) مقابل التنازل عن اراضيهم حيث صودق عليها من قبل الحكومة الا انه تم تطبيقها بشكل جزئي فقط.<sup>9</sup>



بلدة كسيפה التي تأسست في اعقاب مصادرة الاراضي ضمن "قانون السلام". تصوير: ميكي كريتشمين

<sup>8</sup> فورات, حنيئا. "خطوات دولة اسرائيل وبدائل اليسار لحل مشكلة البدو في النقب 1953-1960". دراسات نهضة اسرائيل (2000) 10

صفحات 420-476. <http://tinyurl.com/grf98t5>

<sup>9</sup> اقرا ملاحظة 8.



في النهاية, اللجنة الاقتصادية في الكنيست هي التي قررت اقامة البلديات الثابتة. البلدية البدوية الاولى, تل السبع, اقيمت عام 1969. القرار لبناء وحدات سكنية في تل السبع وتسويقها فشلت, وادت الى اتخاذ طريقة تسويق دونمات في مدينة راهط والتي بنيت عام 1971 ويسكنها اليوم حوالي 60 الف مواطن, بطريقة "ابن بيتك". منذ ذلك الوقت اقيمت خمس قرى بدوية اضافية في النقب- شقيب السلام اقيمت عام 1979, عرعة النقب وكسيمة اقيمتا سنة 1981, وذلك في اعقاب مصادرة الاراضي ضمن "قانون السلام", حورة اقيمت عام 1989 واللقية عام 1994. حتى نهاية سنوات ال 90 تركزت سياسات الدولة تجاه البدو في النقب عبر محاولات تجميع كافة المواطنين في هذه البلدات السبع.

في السبع بلدات البدوية في النقب, كما هو الحال أيضا في ال 11 قرية التي تم الاعتراف بها على مدار ال 15 الاخيرة يسكن مواطنون بدو فقط. أحد الاسباب للعزل هو طبيعة اقامة هذه البلدات والتي تم تصميمها للبدو فقط والدونمات التي تم تسويقها هي فقط للعرب البدو في النقب. كما سنشاهد في الفصل القادم, دولة اسرائيل هي التي رفضت تسويق قسائم ارض ليهود في البلدات البدوية وبررت انه لكي تنجح المهمة بتركيز البدو في البلدات, يجب عدم السماح لليهود السكن هناك. اضع الى ذلك, تعاني البلدات البدوية من ضائقة سكانية عالية, بنى تحتية غير ملائمة, خدمات حكومية جزئية فقط, نقص في الاماكن العامة والخضراء, نسبة بطالة عالية جدا. لذلك فانه لا يوجد سبب لانتقال اليهود سكان النقب للمعيشة في هذه البلدات.

## التماس أبيتان: لن يتم تسويق قسائم بناء لليهود

في الالتماس الذي قدمه سنوات الثمانين اليعيزر ابيتان, ضابط شرطة يهودي من بئر السبع, ضد دائرة اراضي اسرائيل واخرون, طلب الملتمس ان تؤجر له الدائرة قسيمة بناء في بلدة شقيب السلام. دائرة الاراضي رفضت تأجيره قسيمة في البلدة وادعت أنها تؤجر القسائم في البلدة فقط للبدو. في الالتماس ادعى ابيتان للتمييز من ناحيتين, الاول عدم السماح له بتاجر قسيمة بناء والثاني رفض تأجيره بنفس الشروط المعروضة على البدو.

المحكمة العليا كتبت في قرارها ان "مبدأ المساواة يأتي لخدمة هدف بموجبه تحصل على نتيجة عادلة. العدل ال "التقني" او ال "المنهجي" ليس محط دفاع, انما العدل الموضوعي, أي المساواة بين المتساويين".<sup>10</sup> بمعنى, يوجد مكان للتمييز المصحح, الذي هدفه تطوير مجموعات نشأتها غير متساوية. لذلك حسب المحكمة يجب على الملتمس ابيتان ان يثبت انه لا يوجد اي فرق بينه وبين ابناء المجتمع البدوي في النقب, وفي حال أثبت ذلك, يتوجب منحه قسيمة بناء في البلدة.

ولتسليط الضوء على الفوارق بين البدو واليهود في النقب, ادعت دائرة أراضي اسرائيل والدولة امام المحكمة ان البدو هم اقلية عرقية تمر في مرحلة التوطين الثابت. الدولة ادعت انه في سنوات ال 60 بلورت سياسة حكومية لاسكان البدو في بلدات ثابتة, "ذلك لكي يتاح المجال لتوفير خدمات عامة مناسبة, كالتعليم, الصحة, صرف صحي وخدمات بلدية اخرى, الامر الذي لا يمكن اتاحته الا في اطار قرى ثابتة اعدت من أجل ذلك".<sup>11</sup> عمليا, الدولة هي من عارضت امكانية ان يستأجر اليهود في قرى بدوية, بادعاء ان الامر سيضر بعملية "التوطين الثابت" للمجتمع البدوي. وذلك بالرغم من موافقة الشيخ ابو معمر شيخ عشيرة العزازمة, بالسماح لابيتان بالحصول على قسيمة بناء في البلدة وبالرغم من وجود توصيات من عدد من السكان حسبها لا يوجد لديهم أي معارضة من أن يسكن يهود في البلدة.

<sup>10</sup> التماس 88/528, اليعزر ابيتان ضد دائرة اراضي اسرائيل, القرار فقرة 3. <http://tinyurl.com/zkcuoy4>

<sup>11</sup> ملاحظة 10 الفقرة 5.

القضاة كتبوا في قرارهم "هناك مصلحة عامة لمساعدة البدو لتسكينهم بمساكن ثابتة في البلدات المقامة, منها لأسباب تتعلق بحصولهم على خدمات عامة مناسبة [...] , ومنها لأسباب تتعلق بالتخطيط وامور عامة اخرى, المرتبطة بضرورة اخلاء اراضي الدولة التي يسيطر عليها بدو وهدم مباني بنيت دون ترخيص. هذا الهدف, [...] يبرر تفضيل البدو في اعطاء قسائم بناء بشروط مخفضة في القرية التي تم تخصيصها للتوطين الثابت".<sup>12</sup> عليه فان, الادعاء المركزي الذي اعتمد عليه القضاة في قرارهم عدم السماح لابيتان للحصول على قسيمة بناء في شقيب السلام, هو "تنظيم" الاسكان البدوي في النقب, القضاة تبنا موقف الدولة, حسبه يجب اقامة بلدات خاصة للبدو واخرى لليهود في النقب.

المحكمة رفضت التماس ابيتان لاستئجار قسيمة بناء في بلدة شقيب السلام بشروط متساوية مع تلك المعروضة على البدو. حتى طلبه بالسماح له باستئجار قسيمة بناء في بلدة شقيب السلام وبالشروط المتعارف عليها في دائرة اراضي اسرائيل وليس بالشروط المخفضة المقترحة للبدو قوبل بالرفض, وان الدولة تعارض انتقال اليهود الى هذه البلدات. ومع انه لا يوجد الكثير من اليهود المعنيين بالانتقال للسكن في البلدات البدوية فعليا, فانه حتى المعنيين بذلك لا يستطيعون.

حتى اراء المختصين والذين أوصوا بانه لا يوجد مانع من ان يسكن اليهود والبدو معا, لم تؤدي الى اتخاذ القضاة قرار بتبني موقف الملتمس ودحض ادعاء الدولة. هكذا, وبقرار من محكمة العدل العليا من سنة 1989, حصلت سياسة العزل في المسكن والتي قادتها ولا زالت مستمرة في تنفيذها دولة اسرائيل, على الشرعية. عبر قرار بعدم السماح لليهود باستئجار القسائم في البلدات المعدة للسكان البدو فقط.

---

<sup>12</sup> ملاحظة 10 الفقرة 6.

## قانون لجان القبول

في سنوات السبعين, ومع بدء الاستيطان المجتمعي في اسرائيل, تأسست الجمعيات التعاونية من أجل اقامة التجمعات وأسكانها, وتم منحها الصلاحية لتقرر من يسكن في القرية. لاحقا, وفي قرارات مختلفة لمجلس اراضي اسرائيل (قرار 612 من سنة 1993, القرار 737 من سنة 1995), تقرر انه حتى في ظل توسيع القرى, تستطيع الجمعيات التعاونية تشغيل لجان قبول التي تقرر من يسكن في القرية ولها يتم تسويق قسائم.<sup>13</sup>



طموح بلدة قباעות بار يتحطم على مدخل القرية: "ذو طابع يهودي علماني". تصوير: ميخال روتם

<sup>13</sup> التماس 11/2311 اوري صبح ضد الكنيست, من الالتماس: صفحة 3-4. <http://tinyurl.com/j9s8aob>

سنة 2011, ومع اقرار تصحيح رقم 8 لصالح الجمعيات التعاونية في الكنيست, تم ربط لجان القبول بقانون. حسب تصحيح القانون تقرر انه في قرى النقب والجليل التي يسكن بها حتى 400 عائلة, يمكن اقامة لجنة قبول للمعنيين بالسكن في القرية. حيث انه في القرية التي تعمل بها لجنة قبول, سيتم منح المواطن قطعة ارض فقط بعد قبوله من اللجنة. التصحيح في القانون يقرر ايضا الشروط التي بحسبها يسمح للجنة القبول رفض قبول متقدم للسكن في القرية.<sup>14</sup>

الى جانب معايير محددة, مثل ان المتقدم غير قاصر, او انه غير قادر اقتصاديا على بناء بيت في القرية او انه لا توجد لديه نية حقيقية للسكن فيها, تشمل الشروط التي اضيفت للقانون ايضا عدد من المعايير الواسعة والضبابية جدا, حسبهن يمكن رفض انسان يطلب السكن في القرية:

"(4) المتقدم لا يناسب الحياه الاجتماعية للمجتمع, قرار لجنة القبول لرفض قبول المتقدم لهذا السبب, تكون على أساس رأي مهني من قبل المسؤول عن فحص الملائمة.

(5) عدم ملائمة المتقدم للنسيج الاجتماعي التربوي للقرية التعاونية, في حالة وجود اشارات ان المتقدم قد يمس بهذا النسيج.

(6) خصائص تميز القرية التعاونية او شروط قبول ثابتة في قانون الجمعية, اذا وجدت, و فقط في حال انها حازت على موافقة مسجل الجمعيات".<sup>15</sup>

هذه المعايير الواسعة تشكل ارضية خصبة لرفض المتقدمين المنتهين الى فئات مختلفة في المجتمع, وبالذات لرفض الفلسطينيين مواطني اسرائيل ومن ضمنهم ابناء المجتمع البدوي. حيث ان كافة القرى التي تعمل فيها لجان القبول في النقب هي قرى يهودية, وعلى هذا الاساس فانه من السهل رفض عائلة بدوية بداعي "عدم ملائمة للنسيج الاجتماعي التربوي للقرية", او بداعي "صفات خاصة للقرية". على الرغم من البند الظاهر في القانون والذي ينص على انه "لجنة القبول لن ترفض اي متقدم بسبب عرق, دين, جنس, جنسية, اعاقه, حالة اجتماعية, جيل, أبوه, الميل

<sup>14</sup> دائرة الجمعيات التعاونية, بند 6 ب. (أ) (1). <http://tinyurl.com/z87cnho>

<sup>15</sup> ملاحظة 14, بند 6 ج. (أ).

الجنسي, موطنه الاصلي, رأيه او انتمائه الحزبي والسياسي"<sup>16</sup>, وبالرغم من التماس قعدان<sup>17</sup> الذي يقرر انه لا يمكن منع انسان من السكن في قرية لأنه غير يهودي, المعايير الواسعة التي يقرها القانون تسمح وبكل سهولة رفض كل من هو "غير ملائم لأطباع القرية".

### الجدول رقم 1: قرى يهودية في النقب حسب اجراءات القبول للسكن فيها<sup>18</sup>

نوع التجمع السكاني	اجراء القبول	عدد التجمعات
كيبوتسات	لجنة استيعاب	38
قرى زراعية وتعاونية	لجنة استيعاب	77
مجالس محلية وبلدات	لا توجد اجراءات استيعاب <sup>19</sup>	11
		<b>مجموع: 126</b>

الجدول رقم 1 يعرض القرى اليهودية في النقب, حسب اجراء القبول المعتمد لديهم. م بين 126 قرية يهودية في قضاء بئر السبع, ما عدا 11 مجلس وبلديات, فان 115 قرية تعتمد لجان استيعاب وقبول مختلفة التي تشكل عائق امام البدو للسكن فيهن. في 38 كيبوتس في النقب يتم اعتماد لجان استيعاب. اجراء الاستيعاب يختلف من كيبوتس الى اخر, لكنه يشمل حسب قرار الاكثية امكانية الاستيعاب لفترة تجربة وتعارف, قرار لجنة الاستيعاب و/أو السكرتاريا و/أو هيئة الاعضاء هو لفترة مؤقتة تمتد لسنتين بعدها يتم التصويت عبر هيئة الاعضاء بأكثرية عادية او نسبة معينة على القبول للكيبوتس. من يطلب الانضمام كمواطن في الكيبوتس يمر عبر لجنة قبول.

<sup>16</sup> ملاحظة 14, بند 6 ج. (ج).

<sup>17</sup> التماس 95/6698 عادل قعدان ضد دائرة اراضي اسرائيل. قرار المحكمة من يوم 08.03.2000. <http://tinyurl.com/j8nvsxx>

<sup>18</sup> المعطيات تستند على تحليل قائمة التجمعات في منطقة بئر السبع من موقع دائرة الاحصاء المركزية.

<sup>19</sup> من المهم التنويه انه في بعض من المجالس المحلية في النقب لا تتطلب اجراءات قبول, الا ان تكلفة الممتلكات والقوائم تشكل عائق امام من ظروفه الاقتصادية لا تسمح له بالانتقال اليها, يهودا وعربا.

في 77 من القرى الزراعية والقرى التعاونية في النقب يتم اعتماد لجان قبول بما يتناسب مع قانون الجمعيات التعاونية المعروض.



بلدة شومريا التي تسكنها حوالي 100 عائلة. في 91.2% من التجمعات في النقب توجد لجان قبول. تصوير: ميخال روثم

عليه فان لجان القبول المختلفة يتم اعتمادها في 91.2% من التجمعات اليهودية في النقب, ويعتبرن اداه مركزية في الحفاظ على الفصل بالمسكن في المنطقة. مجرد وجود لجان القبول, الاجراء الطويل الذي يتخذنه والمعرفة المسبقة بانه من الصعب العبور بنجاح, أدى الى وجود توجهات قليلة جدا من قبل العائلات البدوية للسكن في هذه التجمعات, وحتى من بين اولئك الذين يحاولون السكن في التجمعات, فقط القليلين استطاعوا اجتياز لجان القبول. شمل لجان القبول في بقانون يدعم المضي في الفصل في المسكن والابقاء على القرى التعاونية, والزراعية, والكيبوتسات في النقب كتجمعات لليهود فقط.

## سابقة كرميت: لجان قبول في تجمعات كبيرة

تجمع كرميت الموجود هذه الايام بمراحل بناء متقدمة قرب مفرق شوكت, أقيم بفعل قرار الحكومة 2379,20<sup>20</sup> التي تعمل من اجل تقوية الاستيطان في منطقة شرق لخيش. حسب القرار, خصص تجمع كرميت لمجموعة من الذين تم اخلاءهم من غوش كطيف والمعنيين بتأسيسه, ستقام فيه 730 وحدة سكنية. كرميت, التي تتبع للمجلس المحلي ميتار, معدة اليوم لاحتواء أكثر من 2500 وحدة سكنية, لكن مع ذلك, في مرحلة تسويق ال 472 قسيمة للمرحلة الاولى,<sup>21</sup> تم اعتماد لجنة قبول. فعليا تم تسويق 350 قسيمة حتى الان بموافقة لجنة القبول.<sup>22</sup> كذلك, في ديسمبر 2013 قررت دائرة اراضي اسرائيل تخصيص 264 وحدة سكنية في كرميت لخدمة قوات الأمن.<sup>23</sup>

كما ذكر في قسم 3, حسب قانون الجمعيات التعاونية يمكن اقامة لجان قبول في التجمعات التي تحتوي حتى 400 عائلة. بالرغم من ذلك, في المرحلة الاولى لتسويق القسائم في تجمع كرميت, أقيمت جمعية تعاونية. من أجل أن تشارك في مزاد بيع القسائم في التجمع, حيث كان على المتقدمين الحصول على عضوية في الجمعية التعاونية "ساكني كرميت جمعية تعاونية للاستيطان التعاوني", والتي اقيمت حسب موقع الانترنت كرميت "لتكون اطار بلدي لسكان كرميت, حتى ملئ 500 قسيمة في كرميت".<sup>24</sup> على الرغم من أن الحديث عن تجمع مخصص لاكثر من 2500 وحدة سكنية, استعملت الجمعية التعاونية "قانون لجان القبول" المحدد لتجمعات حتى 400 عائلة من أجل اقامة لجنة قبول لمراحل البيع الثلاثة الاولى, وحيث تم تسويق خلالها حوالي 14% من مجموع القسائم المخططة في التجمع.

<sup>20</sup> قرار الحكومة 2379 من يوم 20.09.2007.

<sup>21</sup> محشبونيفغ – نحسب الحياه في النقب: كرميت. <http://tinyurl.com/j85chxg>

<sup>22</sup> اتماس 13/6320, الجمعية لحقوق المواطنين في اسرائيل ضد سلطة اراضي اسرائيل. رد من قبل المدعو عليهم 1-5 من يوم

<http://tinyurl.com/zrncldr> بند 19, 11.06.2014

<sup>23</sup> اقرا ملاحظة 22, بند 22.

<sup>24</sup> موقع تجمع كرميت – دعوة للاشتراك في القرعة بمشروع "ابن بيتك" في تجمع كرميت. <http://tinyurl.com/jypqz6e>





المدخل المؤدي للبلدة الجديدة كرميت المعدة ل-2500 شخص والتي عملت فيها لجنة قبول.

تصوير: ميكي كريتشمن

الجمعية التعاونية كرميت سجلت في عام 2010 وتمت المصادقة على لوائحها. وذلك بالرغم من ان اللوائح تتضمن عدد من البنود التمييزية، التي تقصي مجموعات واسعة من المجتمع. مثلا البند 4.1 من اللائحة يحدد أن عضو الجمعية التعاونية يمكن أن يتم قبوله فقط اذا كان: "يهودي، مواطن اسرائيلي أو يسكن بشكل ثابت في اسرائيل محافظ على التقاليد اليهودية". البند 4.3 يحدد أن عضو الجمعية التعاونية يجب ان يكون قد أنهى خدمة في الجيش أو الخدمة الوطنية<sup>25</sup> حتى عدلت الانظمة في سبتمبر 2013،<sup>26</sup> في نفس الشهر الذي انتهت فيه المرحلة الثالثة من التسويق، مواطنين بدو سكان النقب لم يُقبلوا كأعضاء في الجمعية التعاونية كرميت، وبذلك لم

<sup>25</sup> التماس 13/6320، الجمعية لحقوق المواطن في اسرائيل ضد سلطة اراضي اسرائيل، من الالتماس صفحة 6.

<sup>26</sup> اقرا الملاحظة 22، البند 70.

يتمكنوا من شراء قسيمة بناء في البلدة. كما انه يجب التنويه انه حسب حكم المحكمة بخصوص عفجين, يجب عدم ربط العضوية في الجمعية التعاونية بعملية شراء قسيمة البناء<sup>27</sup> لكن هذا الشرط تم تفعيله في مراحل التسويق الاولى في البلدة.



اقامة البنى التحتية لتجمع كرميت. تصوير: ميخال روتم

بسبب هذه الادعاءات وادعاءات اخرى قدمت الجمعية من اجل حقوق المواطن التماس الى محكمة العدل العليا ضد سلطة اراضي اسرائيل وآخرين, وهو الالتماس الذي سحب في نهاية المطاف بسبب قبول الدولة غالبية الادعاءات, وبسبب انه فعليا تم الانتهاء من تسويق المراحل الثلاث الاولى في كرميت. برغم ذلك شدد القضاة في النص القضائي بان "لا توضع شروط تجبر

<sup>27</sup> التماس 10-07-2222 عفقين ضد سكان امنون - قرية تعاونية. قرار من يوم 24.10.11.

المتقدم للسكن بان يكون في عضوا في الجمعية التعاونية"<sup>28</sup> في ردها على الالتماس أدعت الدولة بان كرميت هي فعلا قريه تعاونية, على الرغم من أنها مخصصة ل 2500 وحدة سكنية. والتي حسب ادعاءها "كرميت فعلا مقامة في النقب وهي مسجلة كجمعية تعاونية لدى مسجل الجمعيات كجمعية تعاونية للاستيطان التعاوني. كما ان عدد العائلات في كرميت لا يزيد عن 400 [...]".<sup>29</sup> هكذا وبالرغم من ان قانون الجمعيات التعاونية ينص على انه في التجمعات التي تحتوي حتى 400 عائلة يمكن تفعيل لجان قبول فانه في تجمع المعد لاستقبال 2500 عائلة تم تفعيل لجنة قبول والتي منعت من غالبية سكان النقب بالذات والدولة بشكل عام من الحصول على قسائم بناء في البلدة.

من موقف الدولة يمكن الفهم, انه حتى في تجمعات اخرى المخططة لأكثر من 400 وحدة سكنية في النقب, سيتم تفعيل في مراحل البيع الاولية لجان قبول. من الجدير بذكره ان تجمع جديد يدعى حيران, والذي سيقام في المكان المقامة فيه القرية البدوية ام الحيران. في هذه الايام تتسارع الاعمال لاقامة التجمع المخصص لأكثر من 2000 وحدة سكنية, ومن الواضح انه حسب سابقة كرميت سيتم تفعيل لجنة قبول في المراحل الاولية لتسويق القسائم. اذا, قانون لجان القبول في ظل سابقة كرميت, يستعمل ليس فقط من اجل لضمان يهودية التجمعات الصغيرة في النقب, انما ايضا لضمان تسويق قسائم ارض لليهود فقط حتى في التجمعات الكبيرة, على الاقل بمراحل التسويق الاولية.

<sup>28</sup> الالتماس 13/6320, الجمعية لحقوق المواطن في اسرائيل ضد سلطة اراضي اسرائيل. قرار من يوم 18.06.2014.

<sup>29</sup> ملاحظة 22, بند 50.

## تلخيص : من أجل التغيير؟

سياسة العزل في السكن بين العرب واليهود في النقب مستمرة منذ اقامة دولة اسرائيل. هذه السياسة وجدت من قبل سلطات مختلفة في اسرائيل ولا يوجد شك انها سياسة متعمدة. حسب ما عرض في التقرير, لجنة الشؤون الاقتصادية هي التي قررت اقامة بلدات منفردة للبدو والسلطات الحكومية هي ضمنت عبر محكمة العدل العليا حق الدولة في ان لا ان تؤجر لليهود قسائم في البلدات البدوية. كنيست اسرائيل هي التي صادقت على تعديل 8 لقانون لجان القبول, التي عملت قبل ذلك بدون اي رادع تحت قرارات مجلس اراضي اسرائيل. ايضا في سابقة كرميت, حيث فعلت لجنة قبول لتجمع معدل 2500 وحدة سكنية. دولة اسرائيل وسلطاتها هي من حمت حق اقامة لجنة قبول في التجمع.

في حين يمكن الادعاء ان السكن في تجمعات منفصلة يفيد كافة الاطراف, وهكذا فان لليهود بلدات ملائمة لاحتياجاتهم وللبدو بلدات تلائم احتياجاتهم, لكن الامر ليس هكذا. فحسب ما عرض في مقدمة التقرير, فان المجتمع البدوي حوالي 34.1% من سكان المنطقة الا انه فقط 12.5% من التجمعات في النقب مخصصة لهذه الفئة. الحل الوحيد التي تقترحه الدولة لمواطنيها البدو في النقب السكن في بلدات كبيرة ومكتظة, بالرغم من ان الحديث عن مجتمع غالبيته من المزارعين ويسكنون في اماكن قروية. بالرغم من ذلك, للمجتمع اليهودي في النقب تقترح عدة اشكال للسكن, من ضمنها السكن في بلده, قرية تعاونية, قرية زراعية او كيبوتس, كما انه هناك مزارع فردية لم يتطرق لها هذا التقرير. السكن جنبا الى جنب في تجمعات مشتركة سيسهم كثيرا للطرفين, كما يتضح من بعض النماذج الموجودة في النقب اليوم.

على مدار السنوات الاخيرة هناك توجه واضح لدى عائلات بدوية في النقب, بالانتقال الى ال 11 مجلس وبلدية يهودية في النقب, والتي لا يمكن لها تفعيل لجان قبول. النقص في قسائم للبناء والكثافة السكانية العالية في البلدات البدوية, كما ان البنى التحتية وخدمات عالية الجودة نسبة للخدمات المعطاة في البلدات البدوية, كل هذه من الحوافز المركزية للانتقال للبلدات اليهودية.

مثلا, عائلات بدوية من بلدة كسيفة ومن قرى مجاورة انتقلوا في السنوات الاخيرة الى مدينة عراد, عائلات بدوية التي توفرت لها الامكانيات انتقلت في السنوات الاخيرة الى ميتار, لهاقيم وعومر, وفي شهر ديسمبر الاخير تم الابلاغ عن شراء قسائم في مدينة اوفاكيم من قبل البدو.<sup>30</sup>

من الصعب القول ان سياسة العزل السكاني تتعطل رويدا رويدا في ظل هذه الانتقالات , ويبدو ان النقص في قسائم البناء في التجمعات البدوية وغياب الاستثمار في البنى التحتية والخدمات التي يتلقوها, ستؤدي الى انتقال مزيد من العائلات البدوية الى تجمعات يهودية. بالرغم من ذلك, كما ذكر في المقدمة, رغم الضائقة السكنية في المجتمع البدوي والصعوبات في جلب يهود الى النقب, تستمر حكومة اسرائيل في تخطيط تجمعات صغيرة المخصصة لليهود في المنطقة. الى جانب الخمسة تجمعات الجديدة التي صودق عليها من قبل الحكومة في نهاية عام 2015,<sup>31</sup> وما زالت خطة بلدات حزام عراد امام ناظرها والتي تضم سبعة تجمعات مخططة, فقط تجمع واحد منها معد للمواطنين البدو, بلدة كرميت الموجودة في مراحل بناء متقدمة, وعلى البرنامج اليومي يوجد ايضا عدة خطط لاقامة تجمعات اضافية.

في اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري, واجب على حكومة اسرائيل وسلطاتها المختلفة الفحص من جديد سياسة الفصل التي يقودونها منذ سنوات طويلة. الوضع الذي فيه المواطنين اليهود والبدو يطلبون تغيير مكان سكنهم والانتقال الى تجمعات مختلفة في النقب, والدولة هي التي تتحفظ وتحاول منع التنقلات بكل طريقة ممكنة, يكشف التمييز المستمر بين المجتمعات في النقب, خوف الدولة من ان تحدث علاقات بين المجتمعات وارادتها في تكوين مساحات واضحة ومخصصة للعزل بين العرب واليهود. عبر الطرق المختلفة التي عرضت في التقرير, دولة اسرائيل تمس بحق مواطنيها في حرية السكن وتنتهك اتفاقية الامم المتحدة للقضاء كل اشكال التفرقة العنصرية التي تبنتها بنفسها.

---

<sup>30</sup> واينت, سكان مدينة اوفاكيم ضد وجود بدو بمدينتهم: "سيبنوا لنا مسجد", 20.12.2015 <http://tinyurl.com/hrly2jm>

<sup>31</sup> والا, بدو يمتلكون اراض في اوفاكيم: السكان غاضبون: "لا نريد ههنا", 08.12.2015 <http://tinyurl.com/hors8cp>

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי  
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية  
Negev Coexistence Forum For Civil Equality



هاتف: 050-7701118/9

بريد الالكتروني: [info@dukium.org](mailto:info@dukium.org)

موقع إنترنت: [www.dukium.org](http://www.dukium.org)